انعكاس تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) علي جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لبنك مصر

(دراسة تطبيقية)

د/ مي حسن احمد طويار

مدرس بقسم المحاسبة كلية التجارة جامعة الأزهر (فرع البنات)

٠١١١٣٧٧٢٠٢١

انعكاس تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لبنك مصر

(دراسة تطبيقية)

مقدمة:

اكتسبت المعايير **IFRS*** – عرفت في هذه الآونة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية– أهميتها خلال العقود الماضية نظراً للحاجة إلى توحيد التطبيقات المحاسبية والإجراءات الخاصة بإعداد التقارير المالية وأسلوب عرضها، حيث أصبح ذلك واحداً من المتطلبات الرئيسية المهمة التي تستدعيها التطورات المحاسبية الحالية على نطاق العالم ومتطلبات الدخول إلى الأسواق المالية، الأمر الذي دفع نحو تشكيل منظمات مهنية عالمية، تأخذ على عاتقها مهمة إصدار المعايير التي تشكل مرشداً لإعداد التقارير المالية، وإيجاد الحلول المناسبة للمسائل والمشاكل المحاسبية المطروحة بصورة تحظى بالقبول العام.

وتعتبر معايير IFRS تطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة وتفسيراتها الصادرة والمصادق عليها والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسير المعايير (Standards Interpretation Committee) والتي عرفت فيما بعد بلجنة تفسير معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRIC) بهدف توحيد السياسات المحاسبية بين الدول وتحقيق خدمة أكبر لمستخدمي القوائم المالية بتوفير معلومات ذات جودة عالية قابلة للفهم والاستيعاب والمقارنة. ويعتبر هذا أيضاً استمراراً في التطوير والتحديث لوضع معالجات محاسبية مواكبة ومستجيبة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية لتحقيق أهداف مستخدمي الإبلاغ المالي، حيث أنه من المعلوم أن أحد أهداف المحاسبة هو توصيل المعلومات اللازمة والمفيدة لمستخدمي الإبلاغ المالي لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

---

*International Financial Reporting Standards (IFRS).

أ- طبيعة المشكلة وأهميتها:

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً مهماً في البنوك المصرية، حيث أن المحافظة علي جودة المعلومات المحاسبية يعد مطلباً رئيسياً للأطراف المستفيدة من المستثمرين (الحاليين والمرتقبين) وإدارة البنوك وغيرهم من الأطراف الأخرى ذات العلاقة. ولذلك، فإن الالتزام بمعايير IFRS يعتبر أمراً ومطلباً أساسياً لما تقدمه المحاسبة وأساساً لبقائها، فيتمثل الهدف الأساسي للمعيار الدولي (IFRS 9) في إيجاد تلك المبادئ التي من شأنها تسهيل مهمة إعداد التقارير المالية فيما يتعلق بالأصول والالتزامات المالية (EFRAG ,2015, PP. 1-27)، من خلال عرض معلومات مالية ملائمة للمستخدمين، ويتم الالتزام به من قبل المؤسسات من ١ يناير ٢٠١٨ (IFRS, 2014).

وبالتالي؛ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية (الإصدار الرابع) للمعيار الدولي (IFRS 9) في ٢٤ يوليو ٢٠١٤، وقد تضمن هذا المعيار إرشادات مهنية عالية المستوي ترتبط بتصنيف وقياس الأصول المالية، وتشمل عمليات ومعالجات التحوط استناداً إلي مبادئ محاسبة التحوط. وتم الاعتماد عند إصدار الصيغة النهائية للمعيار الدولي (IFRS 9) علي الأسس المنطقية والوضوح ونماذج العمليات للمشروعات الاقتصادية، بالإضافة إلي خصائص التدفقات النقدية التي ترتبط بعمليات القياس والتصنيف للأصول المالية.

ومن منطلق ذلك أصدر البنك المركزي المصري تعليماته بجلسته المنعقدة في ١٧ يناير ٢٠١٨ بإلزام البنوك بإعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار رقم (٩) اعتباراً من عام ٢٠١٩ علي جميع البنوك وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر والخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي وكذا فروع البنوك المصرية بالخارج، وذلك علي كلا من القوائم المالية المنفردة والمستقلة والمجمعة للبنوك (البنك المركزي المصري، ٢٠١٨، ص ص ١-٤٠).

يعد هذا البحث نقطة انطلاق لتبني تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) في البنوك المصرية، لما يحدثه من تغييرًا كبيرًا بالنسبة للبنوك، إذ يضطرها إلى إحداث تغييرات جوهرية على أنظمتها، كما ستبدأ بأخذ تاريخ تعثر التمويل سابقًا في الاعتبار بما يمكنها من بناء فرضيات لاحتساب احتمال التعثر في المستقبل وفق التوقعات والمتغيرات الاقتصادية والتحوط.

إن تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) يمثل تحديًا كبيرًا، وقد بدأت بالفعل العديد من البنوك في اتخاذ خطوات عملية نحو تطبيقه ووضعت خطط لتطبيق وتصميم وبناء واختيار نماذج الـ Impairment ، ويعتمد النجاح في تطبيق ذلك المعيار على عدد من الخطوات منها إعداد هيكل للمشروع وإجراءات للحوكمة، وتعزيز التنسيق بين المخاطر والتمويل، وتحديد الأثر من تطبيق المعيار على المركز المالي وأداء وسياسات المؤسسة، وتوفير البنية الأساسية والبيانات اللازمة لتطبيقه، مع توفير المعلومات للأفراد والجهات ذوى الصلة (اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٨، ص٢).

لذلك، يسعي هذا البحث إلي طرح مشكلة الدراسة من خلال الإجابة علي السؤال التالي:

ما مدى تأثير تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على جودة مخرجات النظام المحاسبي لبنك مصر؟

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية حول أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على النحو التالي:

- ما أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) علي قابلية القياس للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر ؟
- ما أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) علي قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر؟
- ما أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) علي موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر ؟
- ما أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) علي ملائمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر؟
- ما أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) علي التمثل للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر؟
- ما أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) علي الوقت المناسب للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر؟

لذلك، ترجع أهمية البحث إلى إبراز أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) والمتعلق بجودة مخرجات النظام المحاسبي لبنك مصر.

ب – هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) علي جودة مخرجات النظام المحاسبي ببنك مصر تحديداً مما يعكس مؤشرات جديدة ذات دلالة في تفسير هذا الأثر.

هـ – فروض البحث:

تم صياغة فرض البحث كما يلي:

لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين جودة مخرجات النظام المحاسبي لبنك مصر، ويتفرع من هذا الفرض الأساسي عدة فروض فرعية:

- لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر.
- لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين ملائمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر.
- لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين الوقت المناسب للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر.
- لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين القابلية لقياس المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر.
- لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر.
- لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين تماثل المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر.

و– منهج البحث:

ولتحقيق الهدف من هذا البحث سوف تعتمد الباحثة على المنهجية التالية:

– **المنهج النظري:** تقوم الباحثة باستقراء ما ورد في الفكر المحاسبي من كتب وأبحاث ودوريات ومؤتمرات ومواقع على الإنترنت سواء العربية أو الأجنبية التي تناولت موضوع البحث، وذلك بهدف الحصول على المعلومات الثانوية التي تحقق الهدف من هذا البحث.

- **المنهج التطبيقي:** يستمد البحث أهميته في تقديم أدلة علمية علي أثر التحول إلي تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) علي جودة المعلومات المحاسبية عالية الجودة لاستخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة، خاصة مع بدء التحول لهذه المعايير في قطاع البنوك، وهو ما قد يوفر معلومات مفيدة للجهات المسئولة عن تطبيقه، ووضع إرشادات بشأن قرار التحول لهذه المعايير في باقي القطاعات الاقتصادية.

ز- خطة البحث:

سيتم تحقيق هدف البحث من خلال الفصول التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للمعيار الدولي (IFRS 9) طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.

المبحث الثاني: تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) ببنك مصر(الدراسة التطبيقية).

المبحث الأول

الإطار النظري للمعيار الدولي (IFRS 9) طبقًا لتعليمات البنك المركزي المصري

من المتوقع أن يكون تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) له تأثير مهم على البيانات المالية للبنوك ونتائج أعمالها وخاصة فيما يتعلق بالمتطلب المحاسبي الجديد الذي سيطبق لأول مرة والذي يلزم جميع البنوك بتكوين مخصصات احترازية للخسائر المتوقعة مستقبلاً على جميع الموجودات المالية الائتمانية المنتظمة عند نشأتها وخلال مراحل عمرها المختلفة خصمًا على حساب الدخل، وما يستلزمه ذلك من تطوير أنظمة البنوك الحالية وربما استحداث أنظمة جديدة لتقييم جميع أنواع الموجودات المالية لديها وفقًا لمتطلبات المعيار.

ومن الجدير بالذكر، إن هناك أسباب لإصدار المعيار الدولي (IFRS 9)، ترجع إلي ما يلي (القشي ، ٢٠١٤، ص ١٠):

- عدم وجود مرجعية واضحة لبعض المعالجات مما يؤدي إلي الابتعاد عن التطبيق الصحيح للمعايير الدولية، ومن ثم إلي إعداد بيانات غير سليمة خصوصاً الحكم الشخصي سيكون في أكثر المجالات تعقيداً إلا وهو المشتقات المالية.

- السماح بإتباع سياسات أو خيارات متعددة في الممارسات المحاسبية في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩).

- التباين في درجة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في بعض الدول (عمر، ٢٠١٣، ص٦).

- الفجوة الكبيرة بين القوانين والتشريعات المحلية والمعايير الدولية.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) وراء الأزمات المالية العالمية في ظل التفاوت الحاصل في الالتزام والتطبيق، حيث أتضح أن أحد أسباب امتداد أمد الأزمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون (رابح وآخرون، ٢٠١٦ ، ص ٣٧).

- وجود ملاحظات علي المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) فيما يتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، وتسجيل أرباح المشتقات والمحاسبة عنها، وكذلك الإفصاح عن التدفق النقدي الناجم عن أرباح الأدوات المالية.

- ضعف النظام الرقابي الداخلي والخارجي للبنوك فيما يتعلق بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) خاصة من أجل ضمان الملائمة اللازمة وبموضوعية لبيانات القوائم المالية لتلك المتطلبات (الكبيسي وآخرون، ٢٠٠٩، ص ٣٢).

فتم إصدار المعيار الدولي (IFRS 9) لإعداد التقارير المالية من قبل مجلس المعايير الدولية، ليكون بديلاً لأكثر المعايير جدلاً وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩)، فالمعيار الجديد يعالج المتطلبات التالية (IFRS 9, 2018, PP.1-3):

- **تصنيف وقياس الأدوات المالية والالتزامات المالية:** فقد أصدرها المجلس ابتداءً من نوفمبر ٢٠٠٩، حيث تتطلب تلك البنود أن تكون جميع الأصول مصنفة استناداً على نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق التعاقدي للأصل المالي، فالأصول تصنف مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة لتكاليف معاملة معينة في حالة أصل مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وتقاس الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة، وفي أكتوبر ٢٠١٠ أضاف المجلس للمعيار الجديد المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية.

- **انخفاض قيمة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة.**

- **التحوط المحاسبي؛** وضع المجلس اتجاهين يستخدمان لتحديد كيفية تصنيف وقياس الأصول المالية هما: نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية (يشير إلي الطريقة التي تدير بها البنوك المركزية

الأصول المالية بغرض توليد التدفقات المالية، وذلك للمحافظة علي القيمة الزمنية للنقود وتجنب مخاطر الائتمان التي من ضمنها مخاطر الاقتراض الأساسية)، خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصول المالية.

أما البنك المركزي المصري فقد اصدر تعليماته بإلزام البنوك بإعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي (IFRS 9) اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية آخر ديسمبر من كل عام، واعتباراً من أول يوليو ٢٠١٩ بالنسبة للبنوك التي تعد القوائم المالية آخر يونيو من كل عام، من خلال ما يلي:

أولاً- نطاق تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9):

تطبق تعليمات المعيار الدولي (IFRS 9) علي جميع البنوك وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر والخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي المصري، وكذا فروع البنوك المصرية بالخارج، وذلك علي كلا من القوائم المالية المنفردة والمستقلة والمجمعة للبنوك.

ثانياً- الأحكام العامة للمعيار الدولي (IFRS 9) (البنك المركزي المصري، ٢٠١٨، ص ص ١-١٥):

١- يتم الإفصاح عن الاختلافات عند التطبيق للمعيار الدولي (IFRS 9) (الأدوات المالية) عن القواعد السارية بتلك القوائم المالية والآثار المالية المحتملة الناتجة عن التطبيق.

٢- يتعين ألا يتم إعادة قياس الأدوات المالية المعترف بها بالقوائم المالية المقارنة، ويقتصر الأمر فقط علي إعادة تبويب عناصر الأصول والالتزامات المالية بالأرقام المقارنة لتتسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية محل تطبيق المعيار لأول مرة.

٣- يتم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة الأصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي، في حين يتم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الأخرى بالتزامات المركز المالي.

٤- يجوز للبنوك لغرض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الاعتداد بالضمانات والكفالات الصادرة من الحكومة المصرية والبنك المركزي لمواجهة المطالبات المستحقة بالعملة المحلية.

٥- يجوز استثناء أدوات الدين الصادرة من الحكومة المصرية بالعملة المحلية من قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

٦- عند حساب معدل الخسارة عند التعثر (LGD[1]) للأرصدة المحتفظ بها لدي البنوك في مصر والخارج والأرصدة لدي البنك المركزي بالعملات الأجنبية وأذون وسندات الخزانة بالعملات الأجنبية يتم تطبيق معدل (٤٥% LGD) علي الأقل.

تعتبر الخسارة عند التعثر من أساليب قياس مخاطر الائتمان في اتفاقية (Basel II) التي تندرج ضمن المداخل الأربعة الكمية لأساليب التصنيف الداخلي الأساسي (IRB) والمتقدم (FA)[2]، وهي النسبة التقديرية للجزء المستخدم من التسهيل والتي لا يمكن استردادها عند التعثر (Basel II, 2003, P.7) ووفقاً لأسلوب التصنيف الداخلي يتعين علي البنوك تصنيف التسهيلات الائتمانية إلي فئات مختلفة طبقاً للخصائص الأساسية لمخاطرها، ويبين الشكل التالي الفئات لمحفظة تسهيلات البنك:

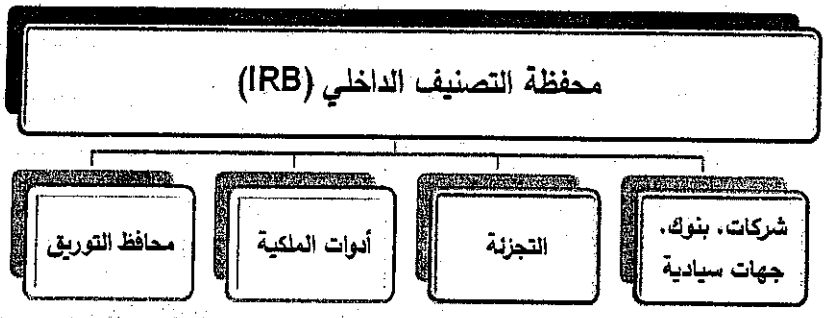

ومن أجل ذلك؛ ينبغي توافر نظام تصنيف ائتماني داخلي لدي البنك، يتضمن احتمالية التعثر Probability of Default التي تعكسها كل درجة من درجات هذا التصنيف، ومنهجية احتساب كل من معدل الخسارة عند الإخفاق(LGD)، وقيمة التعرض عند الإخفاق، لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، وهو ما يتطلب التأكيد علي توافر البيانات التاريخية وجودتها استعداداً لتطبيق المعيار (خضير، ٢٠١٨، ص ص ١- ٢٨).

---

[1] - Loss Given Default

[2] - IRB:(Internal rating based-approach)
FA: (foundation and advanced

٧- يتعين أن تغطي عملية حساب الاعتراف بعبء/ رد مخصص الاضمحلال كافة الأصول المالية والالتزامات العرضية، فيما عدا: الودائع لدي البنوك استحقاق شهر فأقل من تاريخ المركز المالي، الحسابات الجارية لدي البنوك، الأرصدة لدي البنك المركزي بالعملية المحلية.

٨- يجوز إجراء عمليات إعادة التصنيف للأدوات المالية ما بين الفئات الثلاثة المحددة بموجب المعيار الدولي (IFRS 9) (التكلفة المستهلكة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر)(Bedard & Cannon, 2017, p.81) لمرة واحدة في بداية التطبيق وذلك بهدف تحقيق الاتساق مع تطبيق المعيار.

٩- يتم دمج كلاً من الاحتياطي الخاص (ائتمان) واحتياطي المخاطر البنكية العام، واحتياطي مخاطر المعيار الدولي (IFRS 9) في احتياطي واحد باسم احتياطي المخاطر العام من بداية تاريخ تطبيق المعيار.

يجدر الإشارة هنا؛ إن من أسباب الأزمة المالية العالمية هو أن البنوك العالمية كانت تحتسب نوعين من المخصصات، الأول؛ محدد موجه لمقابلة حسابات متعثرة بعينها ويتفاوت حجم المخصصات بناء علي حجم تعثر الحساب. والنوع الثاني؛ هو المخصصات العامة التي تغطي كل الاحتمالات لمجموعة محفظة التمويل(Christine, 2010, PP. 1-17). أما المعيار الدولي (IFRS 9) فقد جاء أكثر وضوحاً وإلزام للبنوك من احتساب مخصصات للديون بناء علي توقعات بحدوث التعثر أو عدم الدفع من جانب المقترض، فكانت البنوك، لا تمتلك تلك المخصصات مما أدي إلي تفاقم الأزمة المالية العالمية عند وقوعها.

ثالثاً- التصنيف والقياس للمعيار الدولي (IFRS 9):

يجب علي كل بنك إعداد وتوثيق واعتماد نموذج / نماذج الأعمال[٣] (Business Models) بما يتوافق مع متطلبات المعيار و بما يعكس استراتيجيه البنك الموضوعة لإدارة الأصول المالية وتدفقاتها النقدية وأنشطة وأهداف إدارة المخاطر وفقاً لما يلي (البنك المركزي المصري، ٢٠١٨، ص ص ١٧-١٩):

[٣] - يقصد بنموذج الأعمال الطريقة التي يمارس البنك بها نشاط متعلق بإدارة أصوله والتي تتعلق بالعمليات الفعلية التي تتم علي محفظة الأصول المالية والذي يحدده الإدارة التنفيذية، ويجب تجميعه علي مستوي المحفظة ككل.

الجدول رقم (١)

الأصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	▪ الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. ▪ البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الأداة المالية أو لن ينتج عن البيع تغييرات جوهرية في التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بالأصل المالي، أو بيع لإدارة مخاطر تركز الائتمان. ▪ أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. ▪ أن تتم عملية توثيق واضحة ومتعمدة لمبررات كل عملية بيع ومدي توافقها مع متطلبات المعيار.
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	▪ كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. ▪ مبيعات مرتفعة نسبياً (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال للأصل المالي المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية علي أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	▪ هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات التعاقدية والبيع. ▪ تحصيل التدفقات التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. ▪ إدارة الأصول المالية بمعرفة الإدارة علي أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تلافياً للتضارب المحاسبي (الأدوات المالية المركبة). ▪ شروط تبويب الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتعين توافر كافة الشروط التالية في الأصول المالية التي يمكن للبنك تبويبها عند الاقتناء بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: – أن تكون مسجلة في بورصة أوراق مالية محلية وخارجية. – أن يكون عليها تعامل نشط خلال الثلاثة أشهر السابقة علي تاريخ الاقتناء.

ويراعي لدى إعداد نموذج / نماذج الأعمال وإجراء عمليات التصنيف للأدوات المالية ضمن البنود المختلفة دراسة الآثار المترتبة علي كل نموذج أعمال من مختلف جوانب العمل لدى البنك والمتطلبات الرقابية الأخرى مثل متطلبات إدارة السيولة وتطبيقات بازل (٣) وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وكذلك يمكن أن يكون لدي البنك أكثر من نموذج أعمال شرط كل منها الشروط المنصوص عليها في متطلبات المعيار وأن تكون معتمده من مجلس إدارة البنك (نزال، ٢٠١٤، ص٢٥).

وعليه؛ يتم تصنيف البنود طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري كما يلي (البنك المركزي المصري، ٢٠١٨، ص ص ٢٠-٢٥):

الأصول المالية: تصنف الأصول المالية داخل المركز المالي علي أساس نموذج الأعمال الذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية، علي النحو التالي:

- أصول مالية بالتكلفة المستهلكة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

مما سبق يمكن القول؛ إن المعيار الدولي (IFRS 9) خفض تعقيدات تصنيف الأصول المالية من خلال تقليص عدد فئات القياس مقارنة بالمعيار الدولي المحاسبي رقم (39) التي كانت تصنف إلي أربع فئات.

أما أدوات حقوق الملكية فهي تسجل بالقيمة العادلة طبقاً للمعيار الدولي (IFRS 9) ضمن أحدي البندين التاليين (Beerbaum ,2015, PP. 1-3):

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، فتقاس أدوات حقوق الملكية ضمن هذا البند بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الأرباح والخسائر.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فتقاس أدوات حقوق الملكية ضمن هذا البند بالقيم العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الأحر.

ويتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية علي النحو التالي:

الجدول رقم (٢)

الأداة المالية	طرق قياس وفقاً لنماذج الأعمال		
	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة	
		من خلال الدخل الشامل	من خلال الأرباح أو الخسائر
أدوات حقوق الملكية	لا ينطبق	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولي ولا يمكن الرجوع فيه	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية
إدوات الدين/ القروض والتسهيلات	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة

فتسجل أدوات الدين ضمن أحد البنود الثلاثة التالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي (IFRS 9) ، كما يلي:

البند الأول (التكلفة المستهلكة): تسجل ضمن هذا البند ولا تخضع لمتطلبات قياس القيمة العادلة بل تخضع لمتطلبات قياس خسائر الائتمان المتوقعة (خسائر الاضمحلال)، يتعين أن يكون هدف نموذج الأعمال عند اقتناء الأدوات المدرجة ضمن هذا البند هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة فقط في كل من أصل الدين والعائد علي ذلك الأصل.

البند الثاني (القروض والتسهيلات / أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر): تتضمن هذه المحفظة أدوات الدين التي يكون هدف نموذج الأعمال لدي البنك حيالها الاحتفاظ بها حتى موعد الاستحقاق لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية لها والبيع (محفظة لإدارة السيولة) وذلك وفق نموذج / نماذج الأعمال المطبق لدى البنك بهذا الشأن، ويتم قياس هذه الأدوات بالقيمة العادلة وتسجل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الآخر. أما العائد المستحق علي هذه الأدوات يسجل في قائمة الأرباح والخسائر، وفي حالة انخفاض القيمة العادلة لأحد أدوات الدين عن تكلفتها فتخضع هذه الأداة إلي احتساب الاضمحلال (الخسارة الائتمانية المتوقعة)، وعند التخلص من هذه الأدوات أو إلغاء الاعتراف بها يتم ترحيل الرصيد المتراكم الخاص بفروق التغير في القيمة العادلة المسجل في الدخل الشامل الآخر إلي قائمة الأرباح والخسائر (Alaraji & other, 2018, PP.1-12).

البند الثالث (أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر): تسجل أدوات الدين في هذا البند وفقاً لنموذج / نماذج الأعمال المطبق لدى البنك بهذا الشأن، ويجب أن تكون هذه الأدوات مسجلة في سوق مالية محلية أو أجنبية، وتعتبر هذه الأدوات لا تدرج ضمن المحفظتين السابقتين، وتسجل التغيرات اللاحقة لهذه الأدوات في قائمة الأرباح والخسائر. أما العائد المستحق علي هذه الأدوات يسجل في قائمة الأرباح والخسائر، ولا تخضع الأدوات ضمن هذه المحفظة إلي قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة (Elisabetta & Gullkvist, 2017, PP.1-42).

١- **الالتزامات المالية:** تسجل وتقاس بالتكلفة المستهلكة، ويتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ففي هذه الحالة يتم قياس هذه النوعية من الالتزامات المالية بالقيمة العادلة وتسجل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الأرباح والخسائر. أما التغيرات الناتجة عن مخاطر الائتمان المرتبطة بالبنك ذاته بتلك الالتزامات فيتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ولا يعاد ترحيلها إلي قائمة الأرباح والخسائر حتى في حال تحقق تلك المبالغ أو التخلص من تلك الالتزامات، وفي جميع الأحوال لا يجوز إعادة تصنيف الالتزامات المالية.

بهذا، فإن المعيار الدولي (IFRS 9) نقل معظم المتطلبات في المعيار الدولي رقم (٣٩) المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية دون أي تغيير، ويتضح من ذلك أن المعيار الدولي (IFRS 9) لم يلغ كل متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالالتزامات المالية، بل استند عليها وأصبحت جزءً منه، مما يؤكد أن المعيار الدولي (IFRS 9) يعتبر امتداد وتطوير للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) (محمد وآخرون، ٢٠١٧، ص ٤).

٢- **محاسبة التحوط (التغطية):** تهدف إلي عرض أثر أنشطة إدارة المخاطر في القوائم المالية للبنوك التي تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرض لمخاطر معينة ويمكن أن تؤثر علي الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر، في حالة أدوات حقوق الملكية التي قد حدد لها البنك أن تعرض التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بها ضمن الدخل الشامل الآخر (طارق، ٢٠١٧، ١-١٥). وتتنوع أنواع التغطية إلي:

- **تغطية القيمة العادلة (Fair Value Hedge):** يندرج تحت هذا النوع التغطية من خطر التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأداة الدين بمعدل ثابت والتي تنشأ عن التغيرات في معدلات العائد.

أما المعالجة المحاسبية لهذا النوع فتتم بإثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة قياس أداة التغطية بالقيمة العادلة في الأرباح والخسائر، ومع ذلك؛ إذا قامت أداة التحوط بتغطية أداة حقوق الملكية التي اختار البنك تقييم التغييرات في قيمتها العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيجب عندئذ إثبات الربح أو الخسارة عن أداة التحوط في الدخل الشامل الآخر. أما إذا كان البند المغطي هو أصل مالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، فإن الأرباح أو الخسائر من أداة التغطية يتم الاعتراف بها أيضاً من خلال الأرباح والخسائر. أما إذا كان البند المغطي عبارة عن استثمار في أداة حقوق ملكية محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الأرباح والخسائر لكل من الاستثمارات المغطاة وأداة التغطية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر (Zurina, 2016, pp.202-214).

- **تغطية التدفقات النقدية (Cash Flow Hedge)**: يندرج تحت هذا النوع تغطية تدفق نقدي هو استخدام المبادلة لتغيير دين بمعدل عائد متغير إلي دين بمعدل عائد ثابت (تغطية تدفقات نقدية مستقبلية)، والغرض من هذه التغطية هو تأجيل الربح أو الخسارة عن أداة التغطية إلي فترة أو فترات تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة علي الأرباح أو الخسائر. أما المعالجة المحاسبية لهذا النوع من خلال الاعتراف بجزء من الربح أو الخسارة عن أداة التغطية التي يتم تحديدها كتحوط فعال (أي إلي قيمة الخسارة أو الربح علي التدفق النقدي المغطى) في الدخل الشامل الآخر من خلال قائمة التغير في حقوق الملكية. ويجب أيضاً الاعتراف بالجزء غير الفعال (أي الفائض عن قيمة الخسارة أو الربح من التدفق النقدي المتحوط منه) من خلال الأرباح والخسائر.

أما المشتقات المالية التي لم تستوفي شروط محاسبة التحوط، فيتم الاعتراف بها ضمن بند الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الأرباح والخسائر وفقاً لمتطلبات المعيار.

رابعاً- الخسارة الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي (IFRS 9): تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة التي تقع ضمن نطاق المعيار، علي النحو التالي (PWC, 2017, 10-20):

١- نطاق تطبيق الخسارة الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي (IFRS 9)، يطبق نموذج قياسها ضمن الإطار التالي (باستثناء ما يتم قياسه منها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر وأدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر):

- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).

- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المستهلكة.
- أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- عقود الضمانات المالية.
- ارتباطات القروض.
- القروض والتسهيلات الائتمانية علي البنوك والمؤسسات المالية.
- الأرصدة المدينة الناتجة عن عمليات البيع مع التعهد بإعادة الشراء.
- العوائد المستحقة علي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية والأرصدة لدي البنوك، بخلاف التي يقل تاريخ استحقاقها عن شهر من تاريخ المركز المالي.
- الأرصدة المدينة الأخرى التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- كمبيالات القبول واعتمادات الاستيراد المعززة المدرجة ضمن الالتزامات العرضية.

ويستثني من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، ما يلي:

- الودائع لدي البنوك استحقاق شهر فأقل من تاريخ المركز المالي.
- الحسابات الجارية لدي البنوك.
- الأرصدة لدى البنك المركزي بالعملة المحلية.

كما يجوز للبنوك ما يلي:

- الاعتماد بالضمانات والكفالات الصادرة من الحكومة المصرية والبنك المركزي لمواجهة المطالبات المستحقة بالعملة المحلية، وذلك لغرض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- استثناء أدوات الدين الصادرة عن الحكومة المصرية بالعملة المحلية من قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

وتقسيم الأدوات المالية إلي مجموعات ذات مخاطر ائتمان متجانسة، وفي هذا الإطار يمكن الاسترشاد بالأسس التالية:

- **نوع المنتج:** بالنسبة لقروض ومديونيات التجزئة المصرفية وقروض المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- **نوع القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمؤسسات الكبيرة والمتوسطة.**

- **الدول بالنسبة** لأدوات الديون السيادية (المحلية أو الأجنبية).
- **المناطق الجغرافية** بالنسبة للأرصدة لدى البنوك ومؤسسات التمويل والاستثمار.
- **الضمانات – تاريخ الاستحقاق – الصناعة.**

– لكل مجموعة ذات مخاطر ائتمانية متشابهة يتم تصنيف أدوات الدين التي تتضمنها المجموعة طبقاً لنظام التصنيف الداخلي للبنك، ويتم استخدام التصنيف الائتماني الصادر عن أحد وكالات التصنيف الدولية (Capital Intelligence – Fitch – S&P – Moody's) بالنسبة لأدوات الديون الخاصة بالدول أو بالنسبة للأرصدة لدى البنوك ومؤسسات التمويل والاستثمار (Bhat & Ryan, 2015, 81-95).

– يمكن الاسترشاد بالعناصر التالية – كحد أدني – بالنسبة لتصنيف القروض والتسهيلات للمؤسسات والمشروعات المتوسطة:

الجدول رقم (٣)

المؤشرات المالية (الحجم والجودة واتجاهات التدفقات النقدية)	عناصر أخرى	عوامل تخص الصناعة
▪ جودة الأرباح وقوة التدفقات النقدية من العمليات المستمرة. ▪ احتياجات التمويل (تعتمد بدرجة بسيطة علي التمويل الخارجي للنمو والاستمرار) ▪ جودة المركز المالي (السيولة ودورة تحول الأصول وجودة الأصول وتنوعها وانخفاض الأصول غير الملموسة) ▪ مؤشرات السيولة ▪ الرافعة المالية والتشغيلية ومرونة التمويل ▪ القدرة علي الوصول إلي السوق ▪ معدل غطاء العائد ▪ تواريخ الاستحقاق المستقبلية ▪ غرض التسهيل وهيكله ▪ تغطية مخاطر سعر الصرف ▪ التصنيف لدى وكالات التصنيف العالمية ▪ جودة المراجعة الخارجية ▪ جودة المعلومات ▪ معايير المحاسبة المستخدمة ومؤهلات المراجعين	▪ الرقابة الداخلية ▪ البيئة والنظام القانوني المحلي أو الدولي ▪ الالتزامات المحتملة والضمانات والدعاوي القضائية والمصادر الخارجية لتقديم الخدمات ▪ نزاهة وخبرة الإدارة ▪ الرقابة المالية ▪ مهارات التسويق ▪ الهيكل المالي للمنشأة ▪ إدارة المخاطر لدي المنشأة ▪ سياسات الموارد البشرية ▪ علاقة المنشأة مع البنوك ▪ الأطراف المرتبطة	▪ الالتزامات بمتطلبات البيئة ▪ مركز الشركة بالأسواق ▪ المنافسة ▪ مخاطر التوريد وعدد الموردين ومصادرهم ومواقعهم الجغرافية ▪ تعرض الصناعة للتغيرات التكنولوجية ▪ المرونة في التسعير وحساسية الأسعار للانخفاض

– بالنسبة لمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر؛ يتم التقييم علي أساس المجموعات، علي أن يتم تصنيف المجموعات داخل كل نوع من تلك الشركات طبقاً لحجم المبيعات السنوي.

– بالنسبة لمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة للمؤسسات والشركات المتوسطة يتم التقييم علي أساس المجموعات للمرحلة الأولي، وعلي أساس فردي للمرحلتين الثانية والثالثة.

ومن هنا، يجب الإشارة إلي أن هناك ثلاث مراحل لتصنيف جميع القروض والتسهيلات الائتمانية / أدوات الدين التي تخضع لقياس وحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي (IFRS 9)، وهي كما يلي (Volarevic & other, 2018 , PP. 269- 297):

= **المرحلة الأولي (الخسارة الائتمانية المتوقعة مرجحة التعثر القروض والتسهيلات الائتمانية / لأداة الدين خلال الاثنى عشر شهراً القادمة)**؛ يحتسب العائد علي أساس أجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية / أداة الدين أو علي أساس أجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية / أدوات دين منتظمة، **تؤدي هذه المرحلة إلي ارتفاع جودة الائتمان.**

= **المرحلة الثانية (الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر القروض والتسهيلات الائتمانية/ لأداة الدين)**؛ يحتسب العائد علي أساس إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية / أداة الدين **أو** علي أساس القروض والتسهيلات الائتمانية / أدوات دين منتظمة مع حصول ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، **تؤدي هذه المرحلة إلي التغير في جودة الائتمان.**

= **المرحلة الثالثة (الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر القروض والتسهيلات الائتمانية/ لأداة الدين)**؛ يعلق العائد أو علي أساس القروض والتسهيلات الائتمانية / أدوات دين غير منتظمة، **تؤدي هذه المرحلة إلي تدهور جودة الائتمان.**

وتقاس مخاطر الخسارة الائتمانية المتوقعة Expected Credit Loss (ELC) طبقاً للمعيار الدولي (IFRS 9) والذي يستند على احتساب مخصصات خسائر القروض علي أساس الخسائر المتوقعة بدلاً من احتسابها علي أساس الخسائر المحققة. هذا المعيار يلزم بالتبويب والقياس والتقييم المحاسبي للأصول والالتزامات والمشتقات بالبنوك وتكوين مخصصات احترازية للخسائر المتوقعة علي جميع العمليات الائتمانية عند نشأتها وخلال مراحل عمرها المختلفة، كما يلي:

$$ECL = LGD\ \% \times EAD \times PD\ \%$$

LGD: Loss Given Default معدل الخسارة عند التعثر

EAD: Exposure at Default القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر

PD: Probability of Default احتمالية التعثر

وتجدر الإشارة هنا؛ إلي أن المعيار الدولي (IFRS 9) يفرض تغييرات علي ثلاثة نطاقات مقترنة بتداعيات شديدة علي البنوك، هذه التغييرات تشمل تصنيف وقياس الأصول المالية، وإدخال إطار جديد لتدني الخسائر المتوقعة، وتعديل نماذج محاسبة التحوط لتتوافق بشكل أفضل مع فعاليات إدارة المخاطر. وفي هذا الإطار، أشار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ في كتابة الدوري رقم (٤٣) إلي ضرورة ما يلي (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩، ص ص ١- ٣):

- تطبق تعليمات المعيار الدولي (IFRS 9) علي جميع البنوك وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر والخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي، وكذا فروع البنوك المصرية بالخارج وذلك على كلاً من القوائم المالية المنفردة والمستقلة والمجمعة للبنوك.

- عند بداية فترة التطبيق الأولي لهذه التعليمات يجب علي البنك التحقق من سلامة وصلاحية وفاعلية النماذج المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)، وذلك من خلال جهة مستقلة عن البنك (بخلاف مراقبي حسابات البنك) بهدف تقييم فاعلية النماذج ودقة النتائج، مع ضرورة موافاة البنك المركزي المصري بتقرير الجهة التي قامت بتقييم الصلاحية، ودقة النتائج قبل إصدار القوائم المالية عن الربع الأول للتطبيق بخمسة عشرة يوماً علي الأقل.

- استمرار توفير المتطلبات اللازمة للتطبيق ومتابعة الالتزام بهذه التعليمات وتذليل ما قد يواجه التنفيذ من معوقات.

- اعتماد السياسات وإجراءات تصنيف الأصول المالية وإعادة التصنيف للأصول المالية سواء المعترف بها داخل المركز المالي أو خارجه والتي تنطوي علي مخاطر ائتمانية، وذلك بين المراحل الثلاثة لتصنيف القروض والتسهيلات الائتمانية / أدوات الدين وارتباطات القروض والضمانات المالية وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

- اعتماد نماذج الأعمال والمنهجيات التي تستخدم في التطبيق في ضوء إستراتيجية كل بنك ، بالإضافة إلي أهمية اعتماد نظام التصنيف الائتماني الداخلي للبنك، بحيث يتضمن احتمالية التعثر التي تعكسها كل درجة من درجات هذا التصنيف.

- التأكد من قياس كفاية وكفاءة نظم المعلومات وتوافر الموارد البشرية والخبرات.

- العمل بصورة مستمرة علي تطوير بيئة إدارة المخاطر وسياسات منح ومتابعة الائتمان والتسعير.

- التنسيق بين الإدارات المختلفة بالبنك ومن بينها الإدارة المالية، وإدارة المخاطر، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، والمرجعات الداخلية، وإدارات الأعمال في هذا الشأن.

خامساً- تحديات وصعوبات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) في البنوك:

تواجه البنوك تحديات وصعوبات لتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9)، ومنها ما يلي (Beerbaum, D., 2015, P.3)، (Rene & other, 2018, PP.127-132):

- يتطلب تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) إعادة تصنيف الأصول المالية التي أعدت طبقاً لمبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. كما يصبح من غير الممكن تطبيق محاسبة التحوط بأثر رجعي، حيث إن أرقام السنة السابقة (سنة المقارنة) إذا كانت مذكورة قد تحتاج إلي توضيح في حالة الربح أو الخسارة من القيمة العادلة لتلك الأصول التي تم عكسها بالسنة السابقة مقابل التغير في قيمة المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك، إن التأثير في المرحلة الانتقالية للمعيار الدولي (IFRS 9) علي الأرباح المحتفظ بها قد يكون جوهرياً في حالة أن البند المحتاط له تم قياسه بأثر رجعي طبقاً لمبدأ التكلفة المطفأة وأن المشتقات ظلت بالقيمة العادلة.
- إن الأدوات المالية التي أعيد تصنيفها طبقاً للمعيار الدولي رقم (٣٩) تحتاج مرة أخري إلي إعادة تصنيف طبقاً لمبدأ القيمة العادلة للمعيار الدولي (IFRS 9)، حيث أنها تعتمد علي نماذج الأعمال الخاصة به.
- تقوم البنوك بتقييم الأدوات المالية التي ستتأثر ببدائل القياس طبقاً للمعيار الدولي (IFRS 9).
- تعقيد إعادة تصنيف شرائح من ديون الأوراق المالية لخضوعها للفحص الكامل من خلال النظر في مجموعة الأصول.
- وجود العديد من المجالات التي تتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل معدي البيانات المالية والمحاسبين القانونين، مثل ما إذا كان نموذج الأعمال يدار بطريقة نشطة بغرض تحقيق التغير في القيمة العادلة.

المبحث الثاني

تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) ببنك مصر

(الدراسة التطبيقية)

أولاً- تحليل البيانات: اعتمدت الباحثة علي الإحصاء الوصفي من متوسط حسابي وانحراف معياري للفقرات الخاصة بقياس متغيرات الدراسة (المستقلة أو التابعة).

- **المتغير المستقل (تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9)** ؛ صممت الدراسة الحالية من عشر فقرات ترتبط بقياس تطبيق المعيار، وذلك اعتماداً علي محاور المعيار المحاسبي، وفيما يلي نتائج تطبيق الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٤)

بيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
- يقوم البنك بتحديد المشتقات التي تكون عبارة عن التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٤,٢٥٥	٠,٥٣٠
- يقوم البنك بتحديد الالتزامات المالية من خلال قياسها بالتكلفة المطفئة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية	٤,٢٥٥	٠,٤٨٨
- عمد البنك إلي إعادة قياس الالتزام المشتق المرتبط بتسليم أداة حق ملكية ليس لها سعر معلن في السوق النشط أو يجب تسويته بسعر هذه الأداة بسعر التكلفة طبقاً للمعيار الدولي (٣٩) وتقاس بالقيمة العادلة في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي (IFRS 9)	٤,١٤٩	٠,٣٦٠
- يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي في حال قيام البنك بنقل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات للأصل المالي	٤,٣٨٣	٠,٥٧٣
- يعتمد البنك عند الاعتراف المبدئي للأصل المالي أو الالتزام بقيمته العادلة مضافاً إليها أو مطروحاً منها تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلي امتلاك أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي في حال لم يكن الأصل المالي أو الالتزام المالي محدداً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٤,٢٣٤	٠,٤٢٨
- يقوم البنك بالإفصاح عن الالتزامات التي يمكن تسوية قيمتها الصافية نقداً أو بتسليم أو إصدار أداة مالية أخرى في بيان المركز المالي	٤,٢٧٧	٠,٥٤٠
- عمد البنك إلي إعادة قياس الاستثمارات وأدوات حقوق الملكية التي لها سعر معلن في السوق النشط بسعر التكلفة طبقاً للمعيار الدولي (٣٩) وتقاس بالقيمة العادلة في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي (IFRS 9)	٤,٢٣٤	٠,٤٢٨
- يقوم البنك بالإفصاح عن الالتزامات التي يحددها البنك بأنها الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ضمن قائمة المركز المالي	٤,٣١٩	٠,٥٥٦
- يقوم البنك بتحديد الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	٤,٢٧٧	٠,٤٥٢
- يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية	٤,٣٤٠	٠,٦٦٨
النتيجة	٤,٢٧٢	٠,٣٠٠

يتضح من الجدول السابق أن غالبية إجابات الأفراد عينة الدراسة قد كانت الأقرب إلي الموافق وذلك اعتماداً علي معامل الوسط الحسابي فيما يتعلق بتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) في بنك مصر، وبمعامل وسط حسابي (٤,٢٧٢) وبمعامل انحراف معياري (٠,٣٠٠)، كما أنه قد بلغ أعلي معامل وسط حسابي (٤,٣٨٣) وبمعامل انحراف معياري (٠,٥٧٣)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي تتناول: " يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي في حال قيام البنك بنقل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات للأصل

المالي"، وإنه قد بلغ أدني معامل وسط حسابي (٤,١٤٩) وبمعامل انحراف معياري (٠,٣٦٠)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي تتناول: "عمد البنك إلي إعادة قياس الالتزام المشتق المرتبط بتسليم أداة حق ملكية ليس لها سعر معلن في السوق النشط أو يجب تسويته بسعر هذه الأداة بسعر التكلفة طبقاً للمعيار الدولي (٣٩) لتصبح تقاس بالقيمة العادلة في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي (IFRS 9)".

- **المتغير التابع (جودة مخرجات النظام المحاسبي)**؛ تناولت هذه الدراسة ست عوامل رئيسية تعكس جودة مخرجات النظام المحاسبي، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبارات الإحصائية الوصفية للفقرات التي تناولت قياس العوامل موضوع الدراسة.

الجدول رقم (٥)

الموثوقية

بيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
- يحرص البنك علي الصدق في عرض جميع القوائم المالية	٤,٤٢٦	٠,٦٨٣
- توفر نظم المعلومات المحاسبية تطابق دائم في أرصدة بنود الميزانية العمومية	٣,٧٨٧	٠,٧٧٨
- تتصف المعلومات المحاسبية التي يقوم البنك بالإفصاح عنها بالدقة	٤,١٠٦	٠,٣١٢
- يحرص البنك علي الصدق في عرض جميع الإجراءات المحاسبية التي يتبعها والمتعلقة بتعاملاتها التجارية	٣,٥٧٤	٠,٨٢٧
- يقوم البنك بالإفصاح عن سياساته المحاسبية المتعلقة بتعاملاته المالية المختلفة	٣,٨٩٤	٠,٨٦٦
- تتصف المعلومات المحاسبية التي يقوم البنك بالإفصاح عنها بالمصداقية	٣,٧٤٥	٠,٩٢٠
- تتمتع السياسات المحاسبية في البنك بالحيادية	٣,٧٢٣	٠,٩٢٦
- تتمتع الإجراءات المحاسبية في البنك بالحيادية	٣,٥١١	٠,٨٣١
نتيجة العامل كامل	٣,٨٧٥	٠,٥٨٢

ومن الجدول السابق يتضح أنه قد بلغ أعلي معامل وسط حسابي بين الفقرات (٤,٤٢٦) وبمعامل انحراف معياري (٠,٦٨٣)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي تتناول: " يحرص البنك علي الصدق في عرض

جميع القوائم المالية"، وأن أدني معامل وسط حسابي قد بلغ (٣,٥١١) وبمعامل انحراف معياري (٠,٨٣١)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي تتناول: " تتمتع الإجراءات المحاسبية في البنك بالحيادية".

الجدول رقم (٦)

الملاءمة

بيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
- يعتمد البنك عند اتخاذ قراراته علي سرعة الإجراءات المحاسبية المتبعة	٤,٣٦٢	٠,٤٨٦
- يعتمد البنك عند اتخاذ قراراته علي نظم المعلومات الآلية	٤,٣١٩	٠,٥١٥
- يعتمد البنك عند اتخاذ قراراته علي سرعة توفر المعلومات المحاسبية	٤,٢١٣	٠,٤٦٣
- تساهم آلية وسرعة الإجراءات المحاسبية المتبعة في البنك بتوليد تغذية عكسية ملائمة لاتخاذ القرارات	٤,٠٠٠	٠,٦٩٢
- يمكن للبنك الحصول علي المعلومات المحاسبية التي تتعلق بالتعاملات المحاسبية بزمن قصير نسبياً	٤,٢١٣	٠,٤١٤
- تساهم آلية وسرعة البنك المتبعة في ترصيد حسابات القوائم المالية لديها في توليد تغذية عكسية متعلقة باتخاذ القرارات	٤,٢٥٥	٠,٥٣٠
نتيجة العامل كامل	٤,٢٢٧	٠,٣٨٦

ومن الجدول السابق يتضح أنه قد بلغ أعلي معامل وسط حسابي بين الفقرات (٤,٣٦٢) وبمعامل انحراف معياري (٠,٤٨٦)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي تتناول: " يعتمد البنك عند اتخاذ قراراته علي سرعة الإجراءات المحاسبية المتبعة "، وأن أدني معامل وسط حسابي قد بلغ (٤,٠٠٠) وبمعامل انحراف معياري (٠,٦٩٢)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي تتناول: " تساهم آلية وسرعة الإجراءات المحاسبية المتبعة في البنك بتوليد تغذية عكسية ملائمة لاتخاذ القرارات".

الجدول رقم (٧)

الوقت المناسب

بيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
- تساهم المعلومات التي توفرها أنظمة المعلومات المحاسبية في البنك بتوفير معلومات في الوقت المناسب تساهم في حل المشكلات	٣,٧٢٣	٠,٩٢٦
- تقوم أنظمة المعلومات المحاسبية في البنك بتوفير معلوماتها المحاسبية بسهولة لمتخذي القرارات	٣,٧٨٧	٠,٧٧٨
- توفر أنظمة المعلومات المحاسبية في البنك التي تطلبها الجهات الداخلية في الوقت المناسب	٤,٠٠٠	٠,٤٦٦
- تتمتع المعلومات التي توفرها أنظمة المعلومات المحاسبية في البنك بالسهولة واليسر	٣,٧٨٧	٠,٧٧٨
- توفر أنظمة المعلومات المحاسبية في البنك في الوقت المناسب معلومات إضافية تشمل كافة أوجه النشاط الاقتصادي	٤,٤٤٧	٠,٦٨٦
- تساعد أنظمة المعلومات المحاسبية في البنك بتوفير معلومات يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ بالإحداث المالية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي	٣,٨٩٤	٠,٧٢٩
نتيجة العامل كامل	٣,٩٦٤	٠,٥٢٤

ومن الجدول السابق يتضح أنه قد بلغ أعلي معامل وسط حسابي بين الفقرات (٤,٤٤٧) وبمعامل انحراف معياري (٠,٦٨٦)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي تتناول: " توفر أنظمة المعلومات المحاسبية في البنك في الوقت المناسب معلومات إضافية تشمل كافة أوجه النشاط الاقتصادي "، وأن أدني معامل وسط حسابي قد بلغ (٣,٧٢٣) وبمعامل انحراف معياري (٠,٩٢٦)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي تتناول: " تساهم المعلومات التي توفرها أنظمة المعلومات المحاسبية في البنك بتوفير معلومات في الوقت المناسب تساهم في حل المشكلات".

الجدول رقم (٨)

القابلية للقياس

بيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
- تعمل أنظمة المعلومات المحاسبية في البنك على تسجيل وإثبات العمليات طبقاً لآليات محددة	٤,١٠٦	٠,٤٧٧
- توفر أنظمة المعلومات المحاسبية بالبنك معلومات كمية قابلة للتحقق منها	٤,١٠٦	٠,٦٣٤
- هناك أدوات واضحة تتعلق بإجراءات القياس والإفصاح في البنك تتضمنها أنظمة المعلومات المحاسبية المتبعة	٤,١٩١	٠,٥٣٧
- توفر أنظمة المعلومات المحاسبية بالبنك معلومات كمية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات	٣,٩٧٩	٠,٦٠٨
- توفر أنظمة المعلومات المحاسبية بالبنك معلومات تتعلق بتقييم أدائها	٤,٢١٣	٠,٥٤٩
- يستخدم البنك سياسات محاسبية ثابتة تتعلق بطرق القياس والإفصاح	٤,٠٤٣	٠,٥٠٩
نتيجة العامل كامل	٤,١٠٦	٠,٣٥٧

ومن الجدول السابق يتضح أنه قد بلغ أعلي معامل وسط حسابي بين الفقرات (٤,٢١٣) وبمعامل انحراف معياري (٠,٥٤٩)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي تتناول: " توفر أنظمة المعلومات المحاسبية بالبنك معلومات تتعلق بتقييم أدائها "، وأن أدني معامل وسط حسابي قد بلغ (٣,٩٧٩) وبمعامل انحراف معياري (٠,٦٠٨)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي تتناول: " توفر أنظمة المعلومات المحاسبية بالبنك معلومات كمية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات ".

الجدول رقم (٩)

القابلية للمقارنة

بيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
- تساعد عملية عرض القوائم المالية من قبل البنك في تسهيل إمكانية إيجاد الانحرافات من خلال معرفة مقدار التغيرات في بنودها	٤,٠٤٣	٠,٥٠٩
- إن السياسة المحاسبية العامة للبنك لعرض البيانات المالية يمكن مقارنتها مع البنوك المنافسة الأخرى	٣,٩٧٩	٠,٦٠٨
- تتماشى طريقة عرض الافصاحات المحاسبية التي يقوم البنك بها مع تلك الطرق المتبعة من قبل البنوك المنافسة الأخرى	٤,٠٤٣	٠,٦٢٤
- أن البيانات التي يصدرها البنك ضمن قوائمها المالية يمكن مقارنتها مع القوائم الملاية لفترة السابقة	٤,١٤٩	٠,٥٥١
- أن سياسة القياس والإفصاح المحاسبي المتعلقة بالتعاملات التجارية للبنك يمكن مقارنتها	٣,٨٧٢	٠,٨٢٤
- إن السياسة المحاسبية المعتمدة من البنك وتماشيها مع النظم التكنولوجية يمكن مقارنتها	٤,٩٧٩	٠,٦٠٨
نتيجة العامل كامل	٤,٠٩٦	٠,٣٥٧

ومن الجدول السابق يتضح أنه قد بلغ أعلي معامل وسط حسابي بين الفقرات (٤,٤٨٩) وبمعامل انحراف معياري (٠,٥٨٥)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي تتناول: " إن السياسة المحاسبية العامة للبنك لعرض البيانات المالية يمكن مقارنتها مع البنوك المنافسة الأخرى "، وأن أدني معامل وسط حسابي قد بلغ (٣,٨٧٢) وبمعامل انحراف معياري (٠,٨٢٤)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي تتناول: " أن سياسة القياس والإفصاح المحاسبي المتعلقة بالتعاملات التجارية للبنك يمكن مقارنتها".

الجدول رقم (١٠)

التماثل

بيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
- توفر نظام المعلومات المحاسبية تقارير تتميز بصدق التمثيل عن الظواهر المراد إثباتها	٣,٩٧٩	٠,٥٧١
- توفر نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة إمكانية إصدار تقارير مالية تتصف بعدم التحيز	٤,٠٦٤	٠,٦٣٩
- يتيح نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وسلامتها	٣,٨٣٠	٠,٨١٦
- المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية والصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي تتميز بالموضوعية	٣,٩١٥	٠,٦٢٠
- توفر نظم المعلومات المحاسبية تقارير مالية تتميز بصدق التمثيل عن الظواهر المراد إثباتها	٣,٩٧٩	٠,٥٧١
- يحرص نظام المعلومات المحاسبي تقارير مالية تتميز بصدق التمثيل عن الظاهرة المراد إثباتها	٤,١٢٨	٠,٦٧٩
- المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي تتميز بإمكانية التحقق من صحتها	٤,٢١٣	٠,٥٨٧
نتيجة العامل كامل	٤,٠٢١	٠,٤٥٣

ومن الجدول السابق يتضح أنه قد بلغ أعلي معامل وسط حسابي بين الفقرات (٤,٢١٣) وبمعامل انحراف معياري (٠,٥٨٧)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي تتناول: " المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي تتميز بإمكانية التحقق من صحتها "، وأن أدني معامل وسط حسابي قد بلغ (٣,٨٣٠) وبمعامل انحراف معياري (٠,٨١٦)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي تتناول: " يتيح نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وسلامتها ".

ثانياً- اختبار فرض البحث:

١- معامل بيرسون للارتباط الخطيThe Pearson Correlation:

يعد من أهم الطرق المستخدمة لاختبار الفرض الإحصائي في هذه البحث معامل بيرسون للارتباط الخطي The Pearson Correlation، حيث يتم قياس مستوي المطلوب عند تطبيقه من خلال الارتباط بين المتغيرين مقياس فترة أو نسبي أو بمعني آخر، أن تكون بيانات كلا المتغيرين بيانات كمية. ويمكن حساب معامل بيرسون بدلالة القراءات لبيانات المتغيرين ، باستخدام Y,X الصيغة التالية:

$$r = \frac{\sum_{i=1}^{n} (X_i - \overline{X})(Y_i - \overline{Y})}{(n-1) S_x S_y}$$

$$\rho = \frac{\sum_{i=1}^{n} (X_i - \overline{X})(Y_i - \overline{Y})}{(n) \sigma_x \sigma_y}$$

والجدول التالي يوضح نتائج بيرسون للعلاقة بين تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين جودة مخرجات النظام المحاسبي لبنك مصر، ويتفرع من هذا الفرض الأساسي عدة فروض فرعية:

الجدول رقم (١١)

معامل بيرسون	تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9)	موثوقية	ملاءمة	الوقت المناسب	القابلية للقياس	القابلية للمقارنة	تماثل
تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) Beta Sig (2-tailed)	١						
موثوقية Beta Sig (2-tailed)	٠,٥٩٧ ٠,٠٠٠	١					
ملاءمةBeta Sig (2-tailed)	-٠,١٢٤ ٠,٤٠٦	٠,٠٢٩ ٠,٨٤٧	١				
الوقت المناسب Beta Sig (2-tailed)	٠,٠٦٠ ٠,٦٨٩	٠,٠٣٢ ٠,٨٣٣	٠,٨٩٧ ٠,٠٠٠	١			
القابلية للقياس Beta Sig (2-tailed)	٠,١٦٧ ٠,٢٦١	٠,٠٩٧ ٠,٥١٥	٠,٠٩٤ ٠,٥٣١	٠,١٤٩ ٠,٣١٨	١		
القابلية للمقارنة Beta Sig (2-tailed)	٠,٠٨٧ ٠,٥٦٠	٠,٠٦٩ ٠,٦٤٧	٠,١٠١ ٠,٤٩٨	٠,١٦٥ ٠,٢٦٩	٠,١٣٣ ٠,٣٧٤	١	
تماثل Beta Sig (2-tailed)	٠,١٠٦ ٠,٤٧٨	٠,٠٦٢ ٠,٦٧٩	٠-,١٧٧ ٠,٢٣٥	٠-,٢١٤ ٠,١٤٨	٠,١٥٠ ٠,٣١٣	٠,٦٢١ ٠,٠٠٠	١

يوضح الجدول السابق أن مقدار العلاقة بين متغيرات الدراسة تتراوح بين حدي (٠,٨٩٧، -٠,٢١٤)، حيث دلت تلك النتائج على وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين جودة مخرجات النظام المحاسبي لبنك مصر.

٢- **معامل الانحدار البسيط Simple Linear Regression:** يستخدم لإيجاد قيمة مقدرة جديدة Yh نعوض بقيمة معلومة للمتغير المستقل في معادلة تقدير خط الانحدار Y / X:

$$Y = a + bx$$

وميل الخط يمثل كمية التغير في المناظرة للتغير في بمقدار وحدة واحدة، إشارة معامل الانحدار تدل علي نوع الارتباط (طردي أو عكسي).

الفرض الأساسي (لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين جودة مخرجات النظام المحاسبي لبنك مصر)، ويتفرع من هذا الفرض الأساسي عدة فروض فرعية:

١- **لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر**، يبين الجدول التالي نتائج الاختبار:

الجدول رقم (١٢)

Sig.	Standardized Coefficients – Bate قوة العلاقة	Un-Standardized Coefficients –B ميل الانحدار	Coef.	F	النسبة التفسيرية المعدلة Adj. R^2	النسبة التفسيرية R^2	قوة العلاقة (R)
٠,٤٠٦		٤,٥٢٠	Constant	٠,٧٠٥	-٠,٠٠٦	٠,٠١٥	٠,١٢٤
	-٠,١٢٤	-٠,٠٦٤	المعيار الدولي (IFRS 9)				

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) علي موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر، وتظهر هذه النتائج أن نسبة ما يفسره تطبيق المعيار (R^2) من تباين موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية تبلغ (١٥%) وهي نسبة تفسير متوسطة، كما أن قيمة (F) المستخرجة لنموذج الانحدار قد بلغت (٠,٧٠٥) عند مستوى دلالة (٠,٤٠٦)، وهي تزيد عن مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$) التي تعتمد عليه الدراسة الحالية كقاعدة قرار.

وعليه؛ يتضح رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدم الذي ينص علي: " توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر"، كما أن قوة العلاقة بين كلا العاملين موضوع الدراسة قد بلغت ما يساوي (٠,١٢٤)، حيث يفسر تطبيق المعيار كنسبة تفسيرية من المتغير التابع موثوقية المعلومات المحاسبية.

٢- **لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر**، ويبين الجدول التالي نتائج الاختبار:

الجدول رقم (١٢)

قوة العلاقة (R)	النسبة التفسيرية R^2	النسبة التفسيرية المعدلة Adj. R^2	F	Coef.	Un-Standardized Coefficients –B ميل الانحدار	Standardized Coefficients – Bate قوة العلاقة	Sig.
٠,٥٩٧	٠,٣٥٦	٠,٣٤٢	٢٤,٩١٦	Constant	٥,٨٦٩		٠,٠٠٠
				المعيار الدولي (IFRS 9)	٤,٩٩٢	٠,٥٩٧	

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) علي ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر، وتظهر هذه النتائج أن نسبة ما يفسره تطبيق المعيار (R^2) من تباين ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية تبلغ (٣٤,٢%) وهي نسبة تفسير متوسطة، كما أن قيمة (F) المستخرجة لنموذج الانحدار قد بلغت (٢٤,٩١٦) عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، وهي تقل عن مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$) التي تعتمد عليه الدراسة الحالية كقاعدة قرار.

ومما سبق؛ يتضح رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص علي: " توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر"، وبقوة علاقة طردية موجبة بلغت (٠,٥٩٧)، الأمر الذي يؤدي إلي عدالة مستوي التأثير لتطبيق المعيار في عامل الملاءمة.

٣- **لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين الوقت المناسب للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر**، ويبين الجدول التالي نتائج الاختبار:

الجدول رقم (١٣)

قوة العلاقة (R)	النسبة التفسيرية R^2	النسبة التفسيرية المعدلة Adj. R^2	F	Coef.	Un-Standardized Coefficients –B ميل الانحدار	Standardized Coefficients – Bate قوة العلاقة	Sig.
٠,٠٦٠	٠,٠٠٤	٠-,٠١٩	٠,١٦٢	Constant	٤,٤٠٨		٠,٦٨٩
				المعيار الدولي (IFRS 9)	-٠,٠٣٤	٠,٠٦٠	

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) علي الوقت المناسب للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر، وتظهر هذه النتائج أن نسبة ما يفسره تطبيق المعيار (R^2) من تباين الوقت المناسب للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية تبلغ (٠,٤%) وهي نسبة تفسير متوسطة، كما أن قيمة (F) المستخرجة لنموذج الانحدار قد بلغت (٠,١٦٢) عند مستوى دلالة (٠,٦٨٩)، وهي تزيد عن مستوي دلالة($\alpha \leq 0.05$) التي تعتمد عليه الدراسة الحالية كقاعدة قرار.

وعليه؛ يتضح رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدم الذي ينص علي: " لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين الوقت المناسب للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر"، كما أنه بلغت قوة العلاقة بين العاملين موضوع الدراسة (٠,٠٦٠)، حيث يفسر تطبيق المعيار كنسبة تفسيرية من المتغير التابع الوقت المناسب المعلومات المحاسبية.

٤- لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين القابلية لقياس المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر، ويبين الجدول التالي نتائج الاختبار:

الجدول رقم (١٤)

قوة العلاقة (R)	النسبة التفسيرية R^2	النسبة التفسيرية المعدلة Adj. R^2	F	Coef.	Un-Standardized Coefficients –B ميل الانحدار	Standardized Coefficients – Bate قوة العلاقة	Sig.
٠,١٠٦	٠,٠١١	-٠,٠١١	٠,٥١١	Constant	٣,٩٠٧		٠,٤٧٨
				المعيار الدولي (IFRS 9)	٠,٠٨٩	٠,١٠٦	

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تطبيق المعيار الدولي IFRS (9 علي القابلية لقياس المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر، وتظهر هذه النتائج أن نسبة ما يفسره تطبيق المعيار (R^2) من تباين القابلية لقياس المعلومات المحاسبية في القوائم المالية تبلغ (١,١%) وهي نسبة تفسير متوسطة، كما أن قيمة (F) المستخرجة لنموذج الانحدار قد بلغت (٠,٥١١) عند مستوى دلالة (٠,٤٧٨)، وهي تزيد عن مستوي دلالة($\alpha \leq 0.05$) التي تعتمد عليه الدراسة الحالية كقاعدة قرار.

وعليه؛ يتضح رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدم الذي ينص علي: " لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين القابلية لقياس المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر"، كما أن قوة العلاقة بين كلا العاملين موضوع الدراسة بلغت (٠,٠١١)، حيث يفسر تطبيق المعيار كنسبة تفسيرية من المتغير التابع القابلية لقياس للمعلومات المحاسبية.

٥- لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر، ويبين الجدول التالي نتائج الاختبار:

الجدول رقم (١٥)

قوة العلاقة (R)	النسبة التفسيرية R^2	النسبة التفسيرية المعدلة Adj. R^2	F	Coef.	Un-Standardized Coefficients –B ميل الانحدار	Standardized Coefficients – Bate قوة العلاقة	Sig.
٠,١٦٧	٠,٠٢٨	٠,٠٠٦	١,٢٩٦	Constant	٣,٦٩٨		٠,٢٦١
				المعيار الدولي (IFRS 9)	٠,١٤٠	٠,١٦٧	

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) علي القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر، وتظهر هذه النتائج أن نسبة ما يفسره تطبيق المعيار (R^2) من تباين القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية تبلغ (٢٨%) وهي نسبة تفسير متوسطة، كما أن قيمة (F) المستخرجة لنموذج الانحدار قد بلغت (١,٢٩٦) عند مستوى دلالة (٠,٢٦١)، وهي تزيد عن مستوي دلالة($0.05 \geq \alpha$) التي تعتمد عليه الدراسة الحالية كقاعدة قرار.

وعليه؛ يتضح رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدم الذي ينص علي: " لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($0.05 \geq \alpha$) لتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر"، كما أن قوة العلاقة بين كلا العاملين موضوع الدراسة بلغت (٠,٠٢٨)، حيث يفسر تطبيق المعيار كنسبة تفسيرية من المتغير التابع القابلية المقارنة المعلومات المحاسبية.

٦- لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين تماثل المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر، ويبين الجدول التالي نتائج الاختبار:

الجدول رقم (١٦)

قوة العلاقة (R)	النسبة التفسيرية R^2	النسبة التفسيرية المعدلة Adj. R^2	F	Coef.	Un-Standardized Coefficients –B ميل الانحدار	Standardized Coefficients – Bate قوة العلاقة	Sig.
٠,٠٨٧	٠,٠٠٨	٠,-٠١٤	٠,٣٤٥	Constant	٤,٠٤٠		٠,٥٦٠
				المعيار الدولي (IFRS 9)	٠,٠٥٨	٠,٠٨٧	

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) علي تماثل معلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر، وتظهر هذه النتائج أن نسبة ما يفسره تطبيق المعيار (R^2) من تباين تماثل المعلومات المحاسبية في القوائم المالية تبلغ (٨%) وهي نسبة

تفسير متوسطة، كما أن قيمة (F) المستخرجة لنموذج الانحدار قد بلغت (٠,٣٤٥) عند مستوى دلالة (٠,٥٦٠)، وهي تزيد عن مستوي دلالة($\alpha \leq 0.05$) التي تعتمد عليه الدراسة الحالية كقاعدة قرار.

وعليه؛ يتضح رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدم الذي ينص علي: " لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين تماثل المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر"، كما أن قوة العلاقة بين كلا العاملين موضوع الدراسة بلغت (٠,٠٨٧)، حيث يفسر تطبيق المعيار كنسبة تفسيرية من المتغير التابع تماثل للمعلومات المحاسبية.

النتائج والتوصيات

أولاً- النتائج:

١- نتائج الجانب النظري:

- تعبر معايير IFRS عن مبادئ وإرشادات ضرورية لتوحيد الممارسات العملية، وتتولي جهات معينة بإصدارها وإلزامها علي مختلف الكيانات لتحقيق الغرض من وجودها.

- تهدف معايير IFRS إلي تعزيز فهم القوائم المالية في البنوك المصرية وقابلية أكثر للمقارنة بما يساعد علي ترشيد القرارات المختلفة بناءً عليها؛ وذلك من خلال توحيد أسس إعدادها وطرق عرضها وحجم المعلومات المفصح عنها.

- يقدم المعيار الدولي (IFRS 9) نهجاً جديداً للاعتراف والقياس للأدوات المالية في ظل نموذج انخفاض القيمة ومحاسبة التحوط.

- يفرض المعيار الدولي (IFRS 9) علي البنوك ضرورة تقييم وإعادة تقييم كل الأدوات المالية قبل وبعد التطبيق.

- أن تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على القوائم المالية يتطلب نظمًا تكنولوجية متطورة ليست متوافرة في كل البنوك لأنه من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - أن يتم إجراء العمليات المحاسبية بالمعايير الدولية الجديدة يدوياً لأنها تحتاج إلى نظام متطور لضمان نتائج دقيقة يترتب عليها تحديد التأثير على المركز المالي للبنك، ومعدل كفاية رأس المال.

- تحتاج بيئة إدارة المخاطر وسياسات منح ومتابعة الائتمان والتسعير تطوير بصفة دائمة.

- يربط المعيار الدولي (IFRS 9) الأنظمة المحاسبية بأنظمة إدارة المخاطر في إطار إستراتيجية محاسبة التحوط مما يؤثر علي النظم المحاسبية في البنوك.

- يقع علي الإدارة التنفيذية ومراقبي حسابات كل بنك مسئولية التحقق من سلامة الأنظمة والنماذج المستخدمة لدي البنك من حيث ملائمتها لمتطلبات المعيار وأي معايير أخري ذات علاقة، كما تقع عليهم مسئولية التحقق من صحة الأرقام والمعلومات الواردة في القوائم المالية التجريبية والبيانات المطلوبة من البنك المركزي المصري في شأن هذا المعيار.

- التنسيق بين الإدارات المختلفة بالبنك ومن بينها الإدارة المالية وإدارة المخاطر وإدارة تكنولوجيا المعلومات والمراجعة الداخلية والائتمان وكافة إدارات البنك المعنية.

- يعزز المعيار الدولي (IFRS 9) من ثقة المودعين في البنوك بالنظر إلي نسبة التحوط من الخسائر المتوقعة وهذا يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بالالتزامات.

- يؤثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) علي الطرق المحاسبية لإثبات خسائر الائتمان بالقوائم المالية.

٢-نتائج الجانب التطبيقي:

- أشارت نتائج الاختبارات التطبيقية إلي وجود اتفاق لدي مجتمع الدراسة علي أهمية تبني وتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) في بنك مصر، فهي تؤدي إلي تقليل الحكم الشخصي والاجتهاد الذي قد يتحلي به الأفراد العاملين في البنك.

- توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر، حيث يعمل المعيار الدولي (IFRS 9) علي إيجاد الطرق والآليات والممارسات التي تتسم بالكفاءة العالية لمعالجة العمليات المالية والمحاسبية ذات العلاقة بنشاط بالبنك، دون التأثير في تلك البيانات وموثوقيتها. كما أن درجة موثوقية تلك البيانات تعتمد علي صحة تبني وتطبيق تلك الممارسات التي تعد وسيلة للخروج بإفصاحات قد يعتد بها عند اتخاذ القرارات.

- توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر، الأمر الذي يؤدي إلي أهمية المعيار ودوره في زيادة ملاءمة المعلومات التي يقوم بها البنك عند اتخاذ القرارات، وبصورة تحكمها ممارسات مهنية ومحاسبية تتسم بالاتفاق مع أفضل الممارسات العالمية.

- لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين الوقت المناسب للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر، حيث يعتمد التوقيت المناسب لإصدار والإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بالبنك علي تلك السياسات والإجراءات التي يصدرها البنك المركزي المصري، الأمر الذي يبرهن عن عدم وجود أثر لتطبيق المعيار في عامل التوقيت المناسب للإفصاح.

- لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين القابلية لقياس المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر، حيث أن الهدف من المعيار إيجاد تلك المبادئ التي من شأنها تسهيل مهمة إعداد التقارير المالية فيما يتعلق بالأصول والالتزامات المالية من خلال عرض معلومات مالية ملاءمة للمستخدمين؛ وبالتالي لا يوجد علاقة بين تطبيق المعيار والقابلية لقياس المعلومات المحاسبية.

- لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر، حيث أن المعايير المحاسبية بشكل عام تسعى إلي إيجاد قوائم مالية متشابهة ويمكن مقارنتها، سواء كانت تتعلق بقوائم مالية حالية يتم مقارنتها مع قوائم سابقة لنفس البنك، أو قوائم مالية لبنك ليتم مقارنتها مع قوائم مالية لبنك أخر، حيث يعد المعيار من المعايير المحاسبية الجديدة والتي تتطلب معالجات إضافية وأساليب لتطبيق ذات خاصية محددة، إلا أن توجيهات البنك المركزي المصري هو التطبيق المبكر له، نظراً لأهمية تطبيقه ودوره في ترسيخ ومواجهة بعض الصعوبات التي عانت منها البنوك عند معالجتها لموضوعات الأدوات المالية والمشتقات ذات العلاقة بها.

- لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) وبين تماثل المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لبنك مصر، حيث أن المعيار يتسم بالحداثة بالإضافة إلي وجود فترة جواز لتبنيه؛ الأمر الذي يشير إلي ضعف قدرة تفسير عامل التماثل من خلال تطبيقه في البنك.

المراجع

أولًا- المراجع العربية:

- البنك المركزي المصري، " تعليمات إعداد القوائم المالية التجريبية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية"، الكتاب الدوري رقم (٤٠) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٨ بشأن تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية.

s,2018.http://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPage

- ــــــــــــــــ، "تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)"، الكتاب الدوري رقم (٤٢) الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٦ بشأن تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية. http://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages, 2019.

- اتحاد المصارف العربية، " البنوك المصرية" ، المؤتمر الدولي تحت عنوان: الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، شرم الشيخ، القاهرة، ١٥-١٦/ ١١/ ٢٠١٨.

- التقرير السنوي (٢٠١٨)، " أهمية المعايير في الدول العربية"، مجلة المحاسب العربي، الكويت، العدد (٤٠) ص ص ١- ٦٩.

http://esaaegypt.com/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD

- القشي، ظاهر شاهر (٢٠١٤)، " واقع ومعوقات تطبيق الإبلاغ المالي الدولية وسبل الحد منها في المؤسسات الجزائرية، **مجلة رؤى اقتصادية**، جامعة جدارا المملكة الأردنية، العدد السادس، يونيو، ص ص ١- ٥٣.

- الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار (٢٠٠٩)، علا صالح عبد الرحيم زلموط، "مدي ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية (٣٩) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد رقم (٢)، المجلد رقم (٤٦) يوليو، ص ص ١- ٥٢.

- رابح، بوقره، عريوه محاد (٢٠١٦)، " مدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك التجارية في إطار معايير المحاسبة الدولية (IAS/ IFRS) لتفعيل رقابتها وتحسين أدائها المصرفي"، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد الأول، ديسمبر، ص ص ٣٣-٥١.

- خضير، أسماء طه (٢٠١٨)، " المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية"، التقرير سنوي، شركة ارنست ويونغ للتدريب العملي.

- طارق، شوقي (٢٠١٧)، " محاسبة التغطية للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) مقارنة مع المعيار الأمريكي رقم (١٣٣)"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد (١٧)، يناير.

- عمر، أراز محمد رشيد (٢٠١٦)، " مدي توافق الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمصرف كوردستان الدولي مع متطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية (دراسة تطبيقية)"، ص ص ١-٢٥.
http://www.tishreen.edu.sy/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D% %D8%

- نزال، عبد الرزاق إبراهيم (٢٠١٤)، " أسس معايير الرقابة علي مخاطر عمليات المصارف"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء، الأردن، المجلد (١٤)، العدد الأول، يونيو.

- محمد؛ صلاح علي أحمد، محجوب عبد الله حامد (٢٠١٧) ، " دراسة تحليلية للآثار المترتبة علي تبني علي السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد التاسع، المجلد الأول، نوفمبر، ص ص ١- ٢٦.

- **ثانياً- المراجع الأجنبية:**

- Alaraji F., & Al-Dulaimi Z., (2018), " the Importance of Accounting & Fair Value Measurements in IFRS9 in Achieving the Quality of Accounting information Disclosed in Private Banks", **the MENA Journal of Business Case Studies,** Vol.(20), Dol: 10.5171, PP. 1-12.

- Beerbaum, D., (2015), Significant Increase in Credit Risk According to IFRS 9: Implications for Financial Institutions International Journal of Economic Management Science, Vol.4, Issue.9, January. **https://www.researchgate.net/publication/286522706_Significant_Increase_in_Credit_Risk_According_to_IFRS_9_Implications_for_Financial_Institutions.**

- Bedard, H.,& Cannon, C.,(2017), " Auditing Challenging Fair Value Measurements: Evidence from the Field", **American Accounting Association,** doi: 10.2308/ accor-51569, 92(4).

- Bhat, G & Ryan, Stephen G.,(2015), " the Impact of Risk Modeling on the Market Perception of Bank Estimate Fair Value Gains and Losses for Financial Instruments", **Accounting, Organizations & Society**, Vol.46 (C), 81-95.

- Christine M., & Beverly, J., (2010), "The Challenges Risk Management in Diversified Financial companies", Federal Reserve Bank of New York, Economic Policy Review, March. **https://www.newyorkfed.org/medialibrary/media/research/epr/01v07n1/0103cumm.pdf**

- EFRAG, (2015)," IFRS9 Financial Instruments", Report, August. **,https://www.efrag.org**

- Elisabetta B.,& Gullkist B., (2017)," Interaction of IFRS9 & Long- Term Investment Decision", European Financial Reporting Advisory Group. **https://www.efrag.org/**

- Georgiou, O., & Jack, L., (2008), "Gaining Legitimacy: Where has Fair Value Accounting Come From?, Annual Accounting & Business history Research, Cardiff Business School, University, Wales, UK.

- PWC ,(2017), "IFRS9 for Banks: Financial Instruments", Report. www.pwc.com.

- Rene J., Dedy D., (2018), " the Preparation of Banking Industry in Implementing IFRS9 Financial Instrument", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.8, PP.124-136. **https://www.econjournals.com/index.php/ijefi/article/view/7280**

- Volarevic H., & Varovic M., (2018)," Internal Model for IFRS9 – Expected Credit Losses Calculation", JEL Review, Zagreb School of Economics & Management, Vol. (69), May PP.269- 297.

- Zurina S., (2016), " Issues on the Application of IFRS9 and Fair Value measurement ", **Journal of Islamic Accounting and Business Research**, Vol.7, Issue (3). **https://doi.org/10.1108/JIABR-3-2016-0031.**